وقد فان قلت انما يلزم ما ذكرت من جواز اجراء الدليل في
التقوير مع ترتب الاستحالة عليه لو كان العدد مركبا من الاعداد
التي تحته لو لم يكن مركبا منها لم يكن هناك مجموعات ولا تحقق
الاثنين والثلثة وما فوقها فلا يتصور هناك التطبيق وقد
فيتعدد تمام ماهية شيء واحد وذلك لانه لا معنى لتمام ماهية
الشيء الا مجموع اجزائه الكافية في وجوده فلو كان العشرة مركبة
من جميع الاعداد التي تحتها كان مجموع الخمستين اللتين تحتها
تمام ماهيتها ضرورة كفايتهما في حصولها وكذا كان كل واحد
من مجموع الاربعة والستة ومجموع الثلثة والسبعة ومجموع
الاثنين والثمانية ومجموع الواحد والتسعة تمام ماهيتها
لما ذكرنا بعينه وظاهر ان كل واحد من تلك المجموعات مخالف ومغاير
لما عداه فتركبها من جميعها ملزوم لكونها متعددة الماهية
وبما قررنا ظهر انه لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من تركبها من جميع الاعداد
التي تحتها كونها ذا ماهيات متعددة بل اللازم من ذلك تركبها
من امور متخالفة الحقيقة كالحيوان المركب من العناصر الاربعة
المتخالفة الحقيقة وانما يلزم تعدد ماهيتها لو كانت مركبة
تارة من خمستين بخصوصه وتارة من اربعة وستة بخصوصه
وهكذا انتهى واما ما قيل من انه لا استحالة في كون الشيء
الواحد ذا ماهيات متخالفة اذا كانت تلك الماهيات مشتملة

قاله مولانا يوسف القرباغي

العالم العلامة الشيرازي رضي

مشتملة بعضها على بعض على سبيل التبادل كما في ما نحن فيه
فبحث لان لا يخفى الشارح المحقق كما لا يخفى وقد وقع يكون
كل مرتبة من مراتب الاعداد نوعا متمايزا عن سائر المراتب
بخصوصية للمادة فقط لا بصورة مغايرة لموادها فيكون
دخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الاعداد
التي تحته وقيل شيخي لي ان العدد يجب ان يكون له صورة
نوعية وراء الوحدات وذلك لان الوحدات يصدق عليها
انها واحدة اذ كل كلي كما يصدق على واحد من افراده كذلك
يصدق على كثير منها على ما حققه الشارح العلامة في حواشيه
على شرح التجريد وظاهر ان ما يصدق عليه الوحدة لا يصدق عليه
الكم لعدم دخول الوحدة تحت الكم فلا يكون الوحدات بنفسها
لانه ما تقتضي النعمة لذاته بخلاف الوحدة
عددا او كما منفصلا بل لا بد لها في ذلك من صورة نوعية
فثبت وجود كون كل عدد ذا صورة نوعية انتهى خلاصته
اقول وانت خبير بانه لا منافات بين صدق الوحدة على
الوحدات وبين صدق الكم عليها اذ صدق الوحدة عليها انما
هو بقيد الكثرة اعني انها وحدات كثيرة على ما حققه الشارح
في حواشيه على شرح التجريد في بحث العلة والمعلول وظاهر ان
صدق الوحدة عليها بهذا القيد لا ينافي صدق الكم عليها
باعتبار كونها عددا او كما منفصلا بل يحققهما كما لا يخفى